



أثر ممارسة إدارة الأرباح على تقويم الأداء المالي

"دراسة تطبيقية علي المصارف المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية"

عبد الرحمن عبد الله عبد الرحمن و عمر محمد الحسن أحمد هاشم

جامعة النيلين – كلية التجارة

المستخلص:

إستهدفت الدراسة التعرف على مفهوم ودوافع وأساليب ممارسة إدارة الأرباح وتأثيرها علي تقويم الأداء المالي، والقيام بدراسة تطبيقية لمعرفة نتيجة العلاقة بين ممارسة إدارة الأرباح من قبل المصارف المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية ومؤشرات تقويم الأداء المالي المتمثلة في مؤشرات الربحية، مؤشرات النشاط، وسعر السهم إلي ربحيته، تم الإعتماد علي نموذج جونز المعدل لتقدير قيم الإستحقاق الإختياري لمصارف العينة ومن ثم الكشف عن مدي ممارستها لإدارة الأرباح في بياناتها المالية خلال الفترة (2009م – 2013م). أشارت نتائج الدراسة إلي أن المصارف المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية مارست إدارة الأرباح خلال فترة الدراسة بنسبة (80%)، وأن ذلك أثر بشكل طردي علي تقويم الأداء المالي لها من خلال تأثيره علي مؤشرات الربحية والنشاط وسعر السهم إلي ربحيته. أوصت الدراسة بضرورة أخذ ممارسة إدارة الأرباح في الإعتبار عند إصدار معايير للمحاسبة من جانب مجلس تنظيم مهنة المحاسبة والمراجعة في السودان، وأن يطلع مستخدمي القوائم المالية بما فيهم المراجعين الخارجيين والمحليلين الماليين علي البحوث المتعلقة بممارسة إدارة الأرباح حتي يكونوا أكثر إدراكاً لها ولآثارها، وأن تستخدم هيئة سوق الخرطوم للأوراق المالية نماذج إكتشاف الممارسات الخاطئة في القوائم المالية للشركات المدرجة بالسوق لإتخاذ مايلزم من قرارات.

ABSTRACT:

The study aimed to identify the concept, motives and methods of the practice of earnings management and its impact on the evaluation of financial performance. Moreover, to conduct an applied study to find out the result of the relationship between the practices of earnings management by banks listed in Khartoum Stock Exchange (KSE) and indicators that evaluate the financial performance, which include profitability and activity indicators, as well as the ratio of stock price to its profitability. The study relied on the modified Jones Model to estimate the discretionary accruals

values of the sample banks, and then revealing the extent these banks practice earnings management in their financial statements during the period (2009 - 2013). The study results indicated that listed banks in KSE exercise earnings management during the study period by 80%, which affect positively the evaluation of their financial performance through its impact on the profitability and activity indicators, and the ratio of stock price to profitability. The study recommended the necessity of taking practice of earnings management into account when issuing accounting standards by the Council of the Organization of Accounting and Auditing Profession in Sudan. Also, the user of financial statements including external auditors and financial analysts should be acquainted with researches relating to the practice of earnings management in order to be aware of its effects. In addition, the KSE Corporation should use the models of discovery of malpractices in the financial statements of listed companies in the market to take the required decisions.

الكلمات المفتاحية: ممارسة إدارة الأرباح، تقويم الأداء المالي، مؤشرات الربحية، مؤشرات النشاط.

المقدمة:

إنفصال الملكية عن الإدارة ساعد علي إزدياد ممارسة ظاهرة إدارة الأرباح من قبل إدارات شركات المساهمة العامة، حيث أصبحت الإدارة تتلاعب بأرقام البيانات المالية لإعدادها وعرضها بصورة تخدم أغراض معينة، وتصبح غير عادلة لإتخاذ القرارات الاقتصادية من قبل الأطراف ذات المصلحة بوجود تلك الشركات، فإنهارت عدد من الشركات العالمية التي كانت تتلاعب بأرقام القوائم المالية في الولايات المتحدة الأمريكية، وفرنسا، وهولندا، وإيطاليا وغيرها، مما تسبب في حدوث الأزمات المالية، نتيجة لممارسات إدارة الأرباح.

مشكلة الدراسة :

تتمثل مشكلة الدراسة في إزدياد ممارسة ظاهرة إدارة الأرباح من قبل المؤسسات الاقتصادية، وتأثيراتها علي بيانات القوائم المالية، ونتائج تقويم الأداء المالي، مما ينعكس علي قرارات الأطراف أصحاب المصلحة بتلك المؤسسات.

في هذه الدراسة يتم التحقق من مدي ممارسة إدارة الأرباح بالنسبة للمصارف المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية بإستخدام الإستحقاق الإختياري، ومدي تأثيرها علي تقويم الأداء المالي.

أهمية الدراسة:

أ. **الأهمية العلمية:** تتمثل الأهمية العلمية للدراسة في دراسة علاقة جديدة في الفكر والأدبيات المحاسبية متمثلة في ممارسة إدارة الأرباح وعلاقتها بأبعاد عملية تقويم الأداء المالي المتمثلة إجمالياً في مؤشرات الربحية، مؤشرات النشاط ومؤشر سعر السهم، حيث لم يتم تناول تلك العلاقات في الدراسات السابقة.

ب. **الأهمية العملية:** تتمثل الأهمية العملية للدراسة في إبراز حجم ممارسة إدارة الأرباح في المصارف المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية وتأثيرها علي نتائج تقويم الأداء المالي، مما يفيد مستخدمي القوائم المالية لتلك المصارف خاصة المستثمرين في ترشيد قراراتهم الاقتصادية، وكذلك يفيد هيئة سوق الخرطوم

للأوراق المالية في ترشيد قرارات وإجراءات تسجيل المصارف وتداول أسهمها، أيضاً يفيد المراجعين الخارجين في زيادة قدرتهم علي كشف الممارسات الخاطئة في بيانات القوائم المالية، كما يفيد إدارة المصرف في العدول عن هذا السلوك وإصدار قوائم مالية تعبر بصورة صادقة وعادلة عن الموقف المالي للمصرف.

أهداف الدراسة:

تتمثل أهداف الدراسة بالآتي:

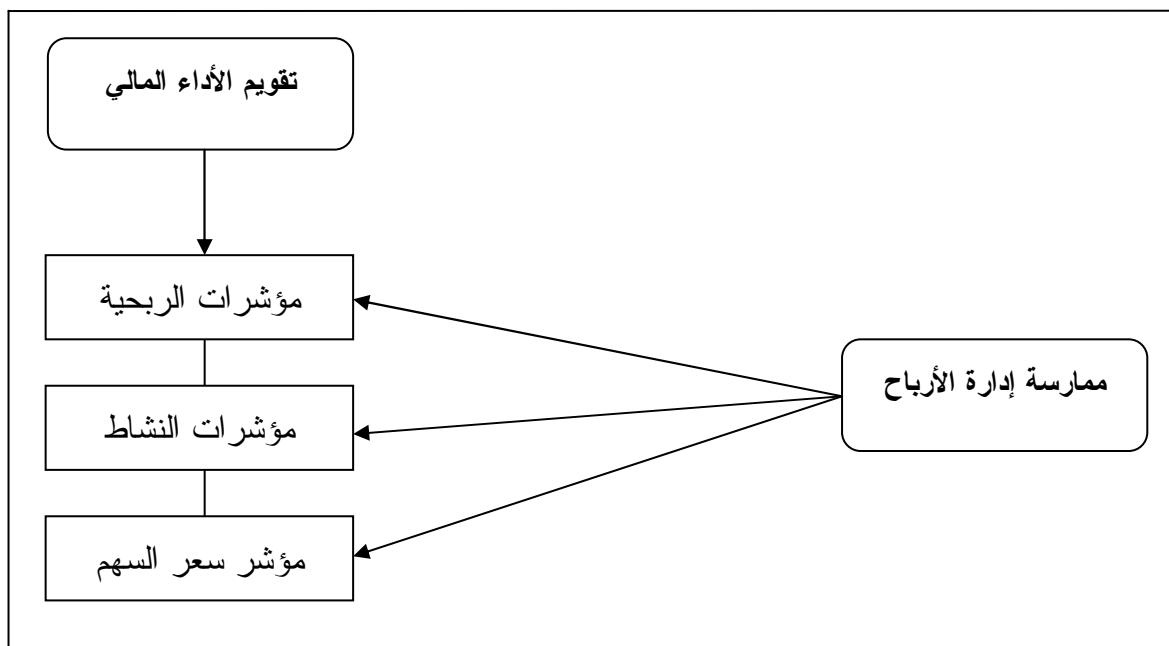
- أ. التعرف على ممارسة إدارة الأرباح، وتأثيرها علي تقويم الأداء المالي.
- ب. معرفة نتيجة العلاقة بين ممارسة إدارة الأرباح من قبل المصارف المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية ومؤشرات تقويم الأداء المالي لها والمتمثلة في مؤشرات الربحية، مؤشرات النشاط، ومؤشر السهم.

منهج الدراسة:

يستخدم الباحثان المنهج الوصفي لدراسة ظاهرة إدارة الأرباح وأثرها في تقويم الأداء المالي بالنسبة للمصارف المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية، حيث تم الإعتماد علي البحث المكتبي من المراجع والمصادر المختلفة لشرح فكرة ومتغيرات الدراسة (المصادر الثانوية)، كما إعتد الباحثان علي نموذج جونز المعدل (Jones, 1995) من قبل (Decho, et al, 1995) لتقدير قيم الإستحقاق الإختياري لعينة الدراسة، ومن ثم الكشف عن مدى ممارستها لإدارة الأرباح في بياناتها المالية خلال الفترة (2009م - 2013م)، وتم جمع بيانات التقارير المالية خلال هذه الفترة لقياس المتغيرات، ومن ثم إختبار الفرضيات (المصادر الأولية).

متغيرات الدراسة:

يوضح الشكل رقم (1) العلاقة بين المتغير المستقل (ممارسة إدارة الأرباح)، والمتغير التابع (تقويم الأداء المالي) المتمثل في أبعاده الثلاثة:



المصدر: إعداد الباحثان، 2015م

شكل رقم (1) متغيرات الدراسة

فرضيات الدراسة:

تتمثل فرضيات الدراسة بالآتي:

الفرضية الأولى: "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين ممارسة إدارة الأرباح ومؤشرات الربحية للمصارف المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية".

الفرضية الثانية: "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين ممارسة إدارة الأرباح ومؤشرات النشاط للمصارف المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية".

الفرضية الثالثة: "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين ممارسة إدارة الأرباح ومؤشر سعر السهم إلى الربحية للمصارف المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية".

الدراسات السابقة:

هنالك عدد من الدراسات السابقة التي تناولت ممارسة إدارة الأرباح في شركات من قطاعات مختلفة، لدراساتها من حيث ممارستها أو عدم ممارستها، بالإضافة إلى تحديد أسباب ممارستها، وتأثيرها خاصة على بيانات القوائم المالية، من هذه الدراسات، دراسة (أبو الخير، 1996م) حيث هدفت الدراسة إلى تقديم تفسيرات نظرية لظاهرة إدارة الربح، وتحديد دوافعها على عينة من الشركات المصرية، وتوصلت إلى أن الشركات المصرية مارست إدارة الأرباح لإظهار الأداء بصورة حسنة، ونقل الأرباح بين السنوات المختلفة، وتحسين معدلات مرتفعة لربحية السهم وبالتالي زيادة السعر المعروض، كما أن الإدارة الجديدة تسعى لزيادة أرباح أول سنة مالية تكون مسئولة عنها. كما أن دراسة (Healy and Wahlen, 1999) قامت بتحليل الأبحاث التي تمت في مجال إدارة الأرباح، وتقييم منفعتها لوضعي التقارير المحاسبية، وتوصلت إلى أن معظم الدراسات اعتمدت على الاستحقاق الاختياري كدليل على ممارسة الشركات لإدارة الأرباح. أما دراسة (عبيد، 2002م) تناولت ظاهرة التطويع المصطنع للأرباح المحاسبية ومدي ممارستها من قبل الشركات الإماراتية، وتوصلت إلى وجود تلك الظاهرة لخدمة أغراض إدارة الشركات الإماراتية. وفحصت دراسة (Lee and Xue, 2002) ممارسة ظاهرة إدارة الأرباح عن طريق الاستحقاق الاختياري بالنسبة للشركات التي تحقق خسارة أثناء الفترة (1995م-2000م) في سوق رأس المال الصينية، واستخدمت نموذج جونز لتقدير الاستحقاقات الاختيارية، وتوصلت إلى أن كل الشركات الصينية الخاسرة تمارس إدارة الأرباح. وبحثت دراسة (kim, Liu, and Rhee, 2003) العلاقة بين حجم الشركات وممارسة إدارة الأرباح بالنسبة للشركات الأمريكية، وتوصلت إلى أن الشركات كبيرة وصغيرة الحجم تزيد الأرباح عن طريق إدارة الأرباح لتتجنب الإفصاح عن الأرباح المنخفضة، وأن الشركات صغيرة الحجم تعمل في إدارة الأرباح المنخفضة أكثر من الشركات كبيرة ومتوسطة الحجم وذلك لتتجنب الإفصاح عن الخسائر. وركزت دراسة (السهلي، 2006م) في تقدير ظاهرة إدارة الربح في الشركات السعودية من خلال تقدير الاستحقاق الاختياري ودراسة بعض الدوافع الأساسية لتلك الظاهرة، وتوصلت إلى أن الشركات السعودية تمارس الاستحقاق الاختياري "إدارة الربح"، وأن الشركات الزراعية هي أكثر القطاعات من حيث ممارسة إدارة الربح، أما الشركات الصناعية فهي الأقل من حيث الممارسة. أيضاً ركزت دراسة (Noronha & Zeng, 2008) على بحث ودراسة أساليب إدارة الأرباح في الشركات الصينية، وتوصلت إلى أن هناك ممارسات لإدارة الأرباح في الشركات الصينية. وهدفت دراسة (الزمر، 2009م) إلى الكشف عن تأثير ممارسة إدارة الأرباح على قرار تغيير المراجع الخارجي من خلال تحليل دوافع إدارة الأرباح ومداخل قياسها في البيئة السعودية، وتوصلت إلى أن معظم الشركات التي قامت بتغيير المراجع الخارجي في عامي (2005م و2006م) حدث فيها تغيير جوهري في الإستحقاقات الكلية "ممارسات إدارة الأرباح" بعد عملية التغيير. وإختبرت دراسة (عبد العزيز، 2010م) العلاقة بين ممارسة إدارة الأرباح والقيم السوقية للأسهم المتداولة في سوق الأسهم السعودية، وتوصلت إلى وجود شركات بسوق الأسهم السعودية تمارس ظاهرة إدارة الأرباح، وأن هذه الظاهرة تؤثر على القيمة السوقية للأسهم المتداولة في السعودية. كما

سعت دراسة (القنامي، الخيال، 2010م) إلى تحديد ممارسة وأساليب إدارة الأرباح للشركات المساهمة السعودية، وتوصلت إلى أن الشركات المساهمة السعودية الصناعية والخدمية قد مارست إدارة الأرباح من خلال الاستحقاق الاختياري بشكل سالب، وأن الشركات المساهمة الزراعية قد مارست إدارة الأرباح من خلال الاستحقاق الاختياري بشكل موجب. وإستهدفت دراسة (الصباح، 2012م) تحديد تأثير ممارسة إدارة الأرباح عند تدخل إدارة الشركة في وضع السياسات والتقديرات المحاسبية والمخصصات والاحتياطيات على معلومات القوائم المالية في فلسطين، وتوصلت إلى أن أساليب إدارة الأرباح أدت إلى فقدان الثقة في البيانات المالية المنشورة في القوائم المالية، وأن ممارسة إدارة الأرباح سلوكاً غير أخلاقياً تلجأ إليه الإدارة التنفيذية بأساليب وطرق متعددة. وتمثلت مشكلة دراسة (الشريف، 2013م) في التأكد من ممارسة إدارة الأرباح من قبل الشركات المقيدة بسوق الأوراق المالية ودوافعها، وتوصلت إلى أن الشركات الليبية المقيدة بسوق الأوراق المالية تمارس إدارة الأرباح، ووجود علاقة ذات دلالة إحصائية موجبة بين ربحية ومديونية وسيولة الشركات وبين ممارسة إدارة الأرباح، ولا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية موجبة بين حجم الشركة وممارسة إدارة الأرباح.

يلاحظ الباحثان من عرض الدراسات السابقة أنها تناولت في مجملها الكشف عن ممارسة إدارة الأرباح في الشركات، وتحديد دوافعها وأساليب وطرق ممارستها، بالإضافة إلى علاقة هذه الممارسة بالقيم السوقية للأسهم، وتغيير المراجع الخارجي. وهذا البحث يعتبر إمتداد للدراسات السابقة، حيث أنه يركز على مدي تأثير ممارسة إدارة الأرباح من قبل المصارف المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية على مؤشرات ربحية المصرف، ومؤشرات نتيجة نشاطه، ومؤشر سعر السهم إلى ربحيته وهذا ما لم تتناولها الدراسات السابقة.

ثالثاً: ممارسة إدارة الأرباح في المصارف:

إدارة الأرباح هي عبارة عن التلاعب بالأرقام المالية وبشكل خاص مؤشر الربح ونسب توزيعه، ومن أكثر الأدوات المستخدمة في إدارة الأرباح من قبل إدارة المصارف آلية تمهيد الدخل التي تعتمد على تقليل متعمد للتقلبات في الأرباح المعلنة للمصرف عن المستوى الطبيعي لأرباحها إلى الدرجة التي تسمح بها المبادئ المحاسبية المقبولة، وبشكل عام تختلف أساليب الإدارة في التأثير على التقارير المالية باختلاف أهدافها، وأن أقلها ضرر هي الأساليب التي تكون ضمن المرونة في المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً وأخطرها تلك الأساليب التي تستخدم التزوير وإثبات العمليات الوهمية وتسمى بإدارة الأرباح السيئة، وتتمثل دوافع الإدارة باستخدام أساليب إدارة الأرباح بدافعين أساسيين هما الحفاظ على بقاء واستمرار المصرف في سوق المنافسة؛ وتحقيق منافع ذاتية للمصرف (معراج وأدم، 2012م).

تم تصنيف تعريفات إدارة الأرباح إلى ثلاثة تصنيفات الأبيض White، الأسود Black، الرمادي Gray، الأبيض: يتضمن التعريفات التي ترى أن إدارة الأرباح مفيدة تعزز وتدعم شفافية التقارير المالية ومن ثم فإنها تستخدم ميزة المرونة في اختيار المعالجة المحاسبية للإشارة إلى المعلومات الخاصة للمديرين عن التدفقات النقدية، الأسود: يتضمن التعريفات التي ترى أن إدارة الأرباح ضارة تتضمن التحريف والغش التام، ومن ثم فإنها ممارسة استخدام الحيل والخدع لتحريف أو تخفيض شفافية التقارير المالية، الرمادي: يتضمن التعريفات

التي ترى أن إدارة الأرباح محايدة إذا هدفت إلى التلاعب في التقارير سواء للمنفعة أو لتدعيم الكفاءة في حدود الالتزام بالمعايير الواضحة، ومن ثم فإنها هي اختيار المعالجة المحاسبية التي قد تكون نفعية لتعظيم المنفعة للإدارة فقط أو ذات كفاءة اقتصادية (Rone & Yaari, 2008).

تمثل ممارسة إدارة الأرباح استخدام طرق مختلفة من الخداع أو الحيل لتشويه صورة الأداء المالي الحقيقي بهدف التوصل إلى نتائج مرغوب فيها (SEC, 1999)، كذلك التلاعب المفيد في النتائج المحاسبية بهدف خلق تصور مختلف عن الأداء الحقيقي للشركة (Mulford, And Comiskey, 2002)، أيضاً تمثل عملية اختيار السياسات لتحقيق أهداف محددة للمديرين بطريقة مدروسة (Scott, 2003)، كما أنها محاولة إدارة الشركة للتأثير على رقم الأرباح المعلن عنه لتحقيق مصالح شخصية (Schroder, & Cathy, 2005)، كما تمثل تدخل متعمد من قبل الإدارة في عملية إعداد التقارير المالية وذلك بهدف تحقيق بعض المكاسب الذاتية (Scholer, 2005)، وتمثل كافة الممارسات المحاسبية التي تقوم بها إدارة الشركة لتحريف الأداء المالي الحقيقي للشركة من خلال التدخل المتعمد في عملية إعداد التقارير المالية استغلالاً لمرونة المبادئ المحاسبية المتعارف عليها للوصول إلى مستويات مرغوبة من الأرباح لتحقيق مصالحها الذاتية، أو لتضليل بعض أصحاب المصالح (عبد الحليم، 2012).

تم تصنيف إدارة الأرباح إلى إدارة ربحية تتوافق مع المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً (GAAP)، وإدارة ربحية تتعارض مع المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً، وإدارة ربحية لا ترتبط أساساً بالمبادئ المحاسبية المقبولة عموماً (Nelson, Elliot and Tarpley, 2003)، وحدد (Lev, 2003) نوعين من إدارة الأرباح هما إدارة ربحية تتم بوسائل محاسبية سواء تتوافق مع المعايير المحاسبية أو تتعارض معها، وإدارة أرباح تتم بوسائل حقيقية، كما صنف (Gunny, 2005) إدارة الأرباح إلى ثلاثة أنواع هي الغش المحاسبي ويعني استخدام معالجات محاسبية لا تتوافق مع مبادئ المحاسبة، وإدارة الاستحقاق وتعني استخدام معالجات محاسبية مسموح بها طبقاً لمبادئ المحاسبة المقبولة عموماً بهدف حجب الاداء الاقتصادي الحقيقي للشركة وإدارة الأرباح الحقيقية وتتضمن اتخاذ قرارات بشأن أحداث حقيقية بهدف التلاعب في رقم الربح.

تمارس إدارة الشركة إدارة الأرباح بعدة أساليب تتمثل في رسملة أو عدم رسملة المصروفات التي أنفقت على حيازة الأصول وتحديد العمر الإنتاجي للأصل وطريقة إهلاكه وإتاحة الفرصة لإمكانية التعديل، الاعتراف بخسارة الانخفاض في قيمة الأصول والزيادة فيها، تحديد قيمة الخردة أو النفاية عند حيازة الأصل والبدء في حساب الإهلاك، إمكانية إعادة تقدير قيمة الأصل بعد الاستخدام، رسملة أو عدم رسملة المصروفات التي تنفق على الأصول بعد الاستخدام، التحكم في المصروفات البيعية والمصروفات الإدارية والعمومية للوصول إلى رقم الربح المستهدف، ومعالجة مصروفات الإعلان المدفوع كحملة إعلانية توزع على عدة سنوات بدلاً من تحميلها للفترة (السيد، 2004)، توقيت الاعتراف بالإيرادات، والمكاسب المحققة وغير المحققة الناتجة عن الاستثمارات، التلاعب في حسابات الإيرادات والحسابات الأخرى بهدف الوصول للقيمة المرغوب فيها، والتغيير في طرق الاعتراف بالإيراد (Nelson, Elliot & Tarpley, 2002)، ويتم التلاعب في أسعار السوق التي تستخدم في

تقييم محفظة الأوراق المالية والتلاعب في تصنيف الاستثمارات وذلك عن طريق تصنيفات هذه الاستثمارات إلى استثمارات طويلة الأجل عند هبوط أسعار إضافة إلى إجراءات تخفيضات غير مبررة في مخصصات هبوط الأسعار (Kieso, Donald & Weygandt, Jerry, 2008)، كما يتم التلاعب في تكوين استخدام المخصصات لمواجهة أي ظروف طارئة حيث تقوم المنشآت بالمبالغة فيها وأنفاقها في الفترات التالية ولا تسجل كمصروف بل تخضع من أرصدة هذه المخصصات، وتخفيض الديون المشكوك في تحصيلها من أجل تخفيض المصروفات المرتبطة وبالتالي زيادة الأرباح في الفترة الحالية على غير حقيقتها (Jones, Krishnan & Melendres, 2008).

كما أن المصارف تستخدم مخصصات خسائر القروض (LLPs) (loan loss provisions) كأسلوب لممارسة إدارة الأرباح (Anandarajan, et.al, 2007).

وتشمل العوامل التي تدفع إدارة الشركة لممارسة إدارة الأرباح الحوافز السوقية حيث تهدف إلى زيادة أسعار الأسهم في سوق رأس المال وتلبية توقعات المحللين الماليين، حوافز تعاقدية تهدف إلى تجنب مخالفة قوانين الاقتراض، حوافز حكومية تهدف إلى الاستفادة من المنح الحكومية والمزايا (Spear, 2007)، زيادة مكافآت الإدارة وتجنب التدخل من الهيئات الحكومية المنظمة (ريتشارد، وآخرون، 2010م).

وتتمثل دوافع ممارسة المحاسبة الإبداعية في القوائم المالية (بما فيها ممارسة إدارة الأرباح) في المصارف بالآتي (صالح وعبد الرحمن، 2013م):

1. التحكم في رقم صافي الدخل عن طريق التغيير الإختياري في السياسات المحاسبية للحدث المالي الواحد عبر الفترات المالية، ومعالجة بعض النفقات الجارية على أنها أصول.
2. التحكم في رقم صافي الدخل عن طريق مخصص إهلاك الأصول الثابتة، ومخصص هبوط أسعار الأوراق المالية، وبند المخصصات الأخرى.
3. تسجيل إيرادات لم تتحقق بصورة فعلية، وإدراج بند الإيرادات غير العادية ضمن بنود الربح التشغيلي.
4. تخفيض مخصص الديون المتعثرة.
5. إدراج فائض تقييم الأصول الثابتة بالقيمة الجارية ضمن بنود قائمة الدخل بدلاً من إظهاره ضمن حقوق المساهمين.

6. التلاعب في تقييم المعاملات الأجنبية بالعملة الوطنية، وإدراج مكاسب السنوات السابقة ضمن بنود قائمة الدخل للسنة الحالية بدلاً من إدراجها ضمن الأرباح المحتجزة.

يتضح للباحثان مما سبق أن إدارة الأرباح تمارس من خلال المرونة في أساس الإستحقاق المحاسبي من جانب إدارة المصرف، لتحقيق أغراض محددة، وباستخدام طرق وأساليب محاسبية أو غير محاسبية.

رابعاً: تقويم الأداء المالي:

عرف تقويم الاداء المالي بأنه تقديم حكماً ذو قيمة على إدارة الموارد الطبيعية والمادية والمالية المتاحة لإدارة المنظمة وعلى طريقة الاستجابة لإشباع رغبات أطرافها المختلفة، وبمعنى آخر يعتبر قياساً للنتائج المحققة أو

المنتظرة في ضوء معايير محددة سلفاً (جمعة، 2000م)، وعُرف بأنه بيان حكم (Judgment) ذو قيمة (Value) لإدارة جميع الموارد، ويشمل قياس النتائج المحققة وفقاً لمعايير محددة سلفاً، ومعرفة مدى تحقيق الأهداف لمعرفة مستوى الفعالية، وتحديد الأهمية النسبية بين النتائج والموارد المستخدمة للحكم على درجة الكفاءة (عبد الغني، 2006م)، أيضاً عُرف بأنه قياس العلاقة بين العناصر المكونة للمركز المالي للمشروع لمعرفة درجة توازنها وتحديد مدي متانة المركز المالي وقياس التنبؤ بالفشل المالي للمشروع (أحمد، الكسار، 2009م)، كذلك عرف بأنه معرفة مستوي الأداء المالي للمنشآت بمقارنة الأداء الفعلي بالمخطط ومع مؤشرات مالية محددة، ومعالجة الإنحرافات (عبد الرحمن، 2012م). تتمثل أبعاد تقويم الأداء المالي بالآتي:

1. مؤشرات الربحية:

تقيس مؤشرات الربحية نتيجة أعمال المشروع وكفاءة السياسات والقرارات الإستثمارية المتخذة من الإدارة العليا وقدرتها على تحقيق الربح وهذه تهم الإدارة لكي تحكم على مدى نجاحها في تطبيق السياسات المخطط لها وكفاءتها في استخدام مواردها المتاحة، كما تهم المستثمرين الحاليين والمرقبين والمقرضين وتشمل هذه المؤشرات ما يلي (شبيب، 2006م):

$$\text{الربح التشغيلي} = \frac{\text{الإيرادات الربح قبل الفوائد والضرائب}}{\text{الإيرادات}}$$

$$\text{صافي الربح} = \frac{\text{صافي الربح}}{\text{الإيرادات}}$$

وتقيس مؤشرات الربحية المتعلقة بحجم الاستثمار أرباح المنشأة مقارنة مع حجم الاستثمار الذي توظفه المنشأة لتوليد هذه الأرباح ومن أهم هذه المؤشرات ما يلي (عبد الله، السهلاوي، 2011م):

$$\text{القوة الإيرادية} = \frac{\text{صافي الربح}}{\text{مجموع الأصول المشاركة في العمليات}}$$

$$\text{العائد على الاستثمار} = \frac{\text{صافي بعد الضريبة}}{\text{مجموع الأصول}}$$

$$\text{معدل العائد على حقوق الملكية} = \frac{\text{الربح بعد الضريبة}}{\text{حقوق الملكية}}$$

2. مؤشرات النشاط:

تقيس مؤشرات النشاط مدى كفاءة الإدارة في توليد الإيرادات من الأصول، التي تمثل الكفاءة في إدارة الأصول، وأن حملة الأسهم وإدارة المنشأة هم أكثر إهتماماً بهذه المؤشرات وتعتبر مقياس عن مدي الاستثمار

في الأصول ان كان أقل أو أكثر من اللازم، فالاستثمار الزائد أو الذي لا يكفي لتغطية الاحتياجات يعتبر عائقاً أمام تحقيق هدف المنشأة وهو تعظيم ثروة الملاك، ومن هذه المؤشرات (هندي، 2013م):

$$- \text{معدل دوران الأصول} = \frac{\text{صافي الإيرادات}}{\text{مجموع الأصول}}$$

$$- \text{معدل دوران الأصول الثابتة} = \frac{\text{صافي الإيرادات}}{\text{الأصول الثابتة}}$$

$$- \text{معدل دوران الأصول المتداولة} = \frac{\text{صافي الإيرادات}}{\text{الأصول المتداولة}}$$

3. مؤشر سعر السهم إلى الربحية:

تحدد هذه النسبة القيمة المطلوبة لشراء جنيه واحد من أرباح (المصرف) ويحسب هذا المعدل بتحديد العلاقة بين سعر السهم في السوق والربح للسهم الواحد، بمعنى تحول الأسهم إلى وحدات عامة أو مشتركة يمكن من خلالها إجراء مقارنات هامة وفعالة بين أسهم المنشآت المختلفة، ويحسب كما يلي (هلالى، 2005م):

$$= \frac{\text{سعر السهم في السوق}}{\text{ربحية السهم العادى}}$$

يتضح للباحثان مما سبق أن تقويم الأداء المالي بأبعاده المختلفة يمثل الوسيلة التي يتم بها الحكم علي الأداء المالي للشركة، ومن ثم إتخاذ القرارات التصحيحية.

خامساً: علاقة ممارسة إدارة الأرباح بأبعاد تقويم الاداء المالي:

إدارة الأرباح قد تتم داخل حدود المعايير المحاسبية المتعارف عليها (GAAP) من خلال الاختيارات المسموح بها من الطرق والتقديرات المحاسبية حيث تقوم المنشأة باستعارة الأرباح من الفترات المحاسبية المستقبلية من خلال تسريع الإيرادات أو تأجيل بعض المصروفات من أجل تحسين الربحية الحالية أو العكس فقد تقوم الشركة بنقل الأرباح إلى الفترات المحاسبية المستقبلية وذلك بتأجيل الإيرادات أو تسريع المصروفات من خلال ما يعرف بأسلوب الاستحمام "Big Bath"، حيث يتجلى أثر عمليات إدارة الأرباح على مؤشرات الربحية في أن هذه المؤشرات تتعلق بالإيرادات والاستثمارات حيث تتولد الأرباح من هاتين العنصرين فإن أي تلاعب في الأرباح أو أي من الإيرادات والاستثمارات فإن ذلك يؤثر على نتائج التحليل المالي وقبل ذلك على نتائج الأعمال والتقارير المالية (Ronser, 2003).

تؤثر الإدارة علي القوائم المالية بالتغيير في السياسات المحاسبية وفي التقديرات المحاسبية، وعن طريق تكوين المخصصات المختلفة للمصروفات والإلتزامات المتوقع حدوثها في المستقبل تطبيقاً لإعتبار الحيطة والحذر، كما تعمل علي تصنيف البنود وتبويبها في القوائم المالية، ومن ثم التأثير علي المؤشرات المالية وعلي قرارات

المستخدمين، كذلك تؤثر علي القوائم المالية عن طريق إختيار التوقيت المناسب لتطبيق المعيار الجديد (الخيال، القثامي، 2010م).

تؤثر الإدارة علي قيم الإيرادات والمصروفات لغرض تعظيم أرباح المنشأة للتعبير عن القدرة الكسبية لها، وتلجأ الإدارة إلي تضخيم الإيرادات بطرق كثيرة منها، زيادة الأرباح عن طريق تخفيض المصروفات من خلال رسملتها أو زيادة عدد سنوات توزيع تكاليف الأصول أو الأعباء المرسله عليها في شكل إهلاك؛ كما قد تعلن الإدارة عن وجود قدرة كسبية غير عادية تحت مايسمي بالإيرادات الأخرى (إبراهيم، 2006م).

كما تتأثر مؤشرات الأسهم بممارسة إدارة الأرباح، حيث أنها سواءاً تم إكتشافها أو لم تكشف فهي تؤثر سلبياً على نتائج الأعمال، ففي ظل اكتشافها يحدث رد فعل سلبي من قبل المستثمرين تجاه هذا السلوك مما يؤدي إلى انخفاض أسعار الأسهم، وفي حالة عدم اكتشافها يظهر سوق المال أسعار غير حقيقية للأسهم لا تعبر عن الأداء الحقيقي للشركة، ويترك ذلك أثراً سلبياً على أسعار الأسهم مستقبلاً، حيث أن ممارسة إدارة الأرباح تؤثر سلباً على حركة سوق المال حالياً ومستقبلاً. (السيد، 2004م).

الدراسة الميدانية:

1. مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من (23) مصرفاً تمثل المصارف المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية في الفترة من (2009م-2013م) التي تمثل (5) سنوات (التقارير السنوية لسوق الخرطوم للأوراق المالية، 2009م-2013م)، وتمثل عدد مشاهدات المجتمع $(23 \times 5 = 115)$ مشاهدة).

تم اختيار عينة عشوائية شملت (8) مصارف من مجتمع الدراسة، وتمثل عدد مشاهدات العينة $(8 \times 5 = 40)$ مشاهدة، وأن نسبة عدد مشاهدات عينة الدراسة إلى عدد مشاهدات المجتمع تمثل $(115/40 = 35\%)$ ، وتم إختيار عينة الدراسة علي أساس توفر كل البيانات اللازمة لإجراء اختبارات الدراسة، خاصة البيانات المرتبطة باحتساب المستحقات الاختيارية، في الفترة من (2009م-2013م)، بحيث قد تم دمجها أو أوقفت عن التداول خلال فترة الدراسة ، وتشمل البيانات المعتمد عليها في إعداد هذه الدراسة البيانات المالية الصادرة عن المصارف محل الدراسة .

2. أداة الدراسة:

تتمثل أداة الدراسة في القوائم والتقارير المالية وملحقاتها للمصارف السودانية المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية، وكذلك التقارير السنوية لسوق الخرطوم للأوراق المالية والتي توضح بعض البيانات اللازمة للدراسة للفترة (2009م-2013م) (المصادر الأولية).

3. الأساليب الإحصائية المستخدمة :

لتحقيق أهداف الدراسة وللتحقق من فرضياتها، تم استخدام البرنامج الإحصائي (SPSS) والذي يشير إختصاراً إلى الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية، لإستخدام نموذج الإنحدار الخطي البسيط بنتائج المختلفة، وتم إعداد

جداول النسب المئوية والتوزيع التكراري لبيان نتيجة قياس المتغيرات المختلفة، كما تم الاستعانة ببرنامج (Excel) لإعداد الشكل البياني الخاص بمدي ممارسة إدارة الأرباح.

4. التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة:

أ. التحليل الوصفي للمتغير المستقل "إدارة الأرباح":

إستخدم الباحثان نموذج جونز المعدل (Jones, 1995) لقياس المتغير التابع، حيث يتم تقدير المستحقات الكلية والمستحقات غير الاختيارية وأن المستحقات الاختيارية تمثل الفرق بين المستحقات الكلية وغير الاختيارية، وبعد حساب المستحقات الاختيارية لكل مصرف خلال سنوات الدراسة يتم حساب القيمة المطلقة لها وحساب متوسط القيم المطلقة، فإذا كانت القيمة المطلقة للمستحقات الاختيارية في سنة معينة تفوق أو تساوى المتوسط فإن المصرف يعتبر قام بممارسة إدارة الأرباح، أما إذا كانت القيمة المطلقة للمستحقات الاختيارية في سنة معينة تقل عن المتوسط فإن المصرف يعتبر غير ممارس لإدارة الأرباح، ويمكن شرح خطوات هذا النموذج علي النحو التالي:

- **تقدير المستحقات الكلية:** يتم تقدير المستحقات الكلية بالاعتماد على منهج التدفقات النقدية خلال سنوات الدراسة (2009-2013م) لكل عام على حدة من خلال المعادلة الآتية:

$$TA = NIO - CFO$$

حيث تمثل كل من:

$$TA \equiv \text{المستحقات الكلية للشركة في السنة } t$$

$$NIO \equiv \text{صافي الدخل التشغيلي للشركة في السنة } t$$

$$CFO \equiv \text{صافي التدفقات النقدية التشغيلية في السنة } t$$

- **تقدير المستحقات غير الاختيارية:** تم تقدير المستحقات غير الاختيارية عبر هذه المعادلة الآتية:

$$NDA = a_1 \left[\frac{1}{At-1} \right] + a_2 \left[\frac{\Delta REV_t - \Delta REC_t}{At-1} \right] + a_3 \left[\frac{PPE_t}{At-1} \right]$$

حيث أن:

$$NDA \equiv \text{الاستحقاقات غير الاختيارية}$$

$$At - 1 \equiv \text{إجمالي الأصول للسنة السابقة}$$

$$\Delta REV_t \equiv \text{التغير في الإيرادات}$$

$$\Delta REC_t \equiv \text{التغير في الذمم المدينة}$$

$$PPE_t \equiv \text{الأصول الثابتة للسنة } t$$

$$a_1, a_2, a_3 \equiv \text{ثابت}$$

- تقدير المستحقات الاختيارية: تمثل المستحقات الاختيارية الفرق بين المستحقات الكلية والمستحقات غير الاختيارية وتتمثل في المعادلة الآتية:

$$DA = TA - NDA$$

حيث أن:

DA ≡ المستحقات الاختيارية

TA ≡ المستحقات الكلية

NDA ≡ المستحقات غير الاختيارية

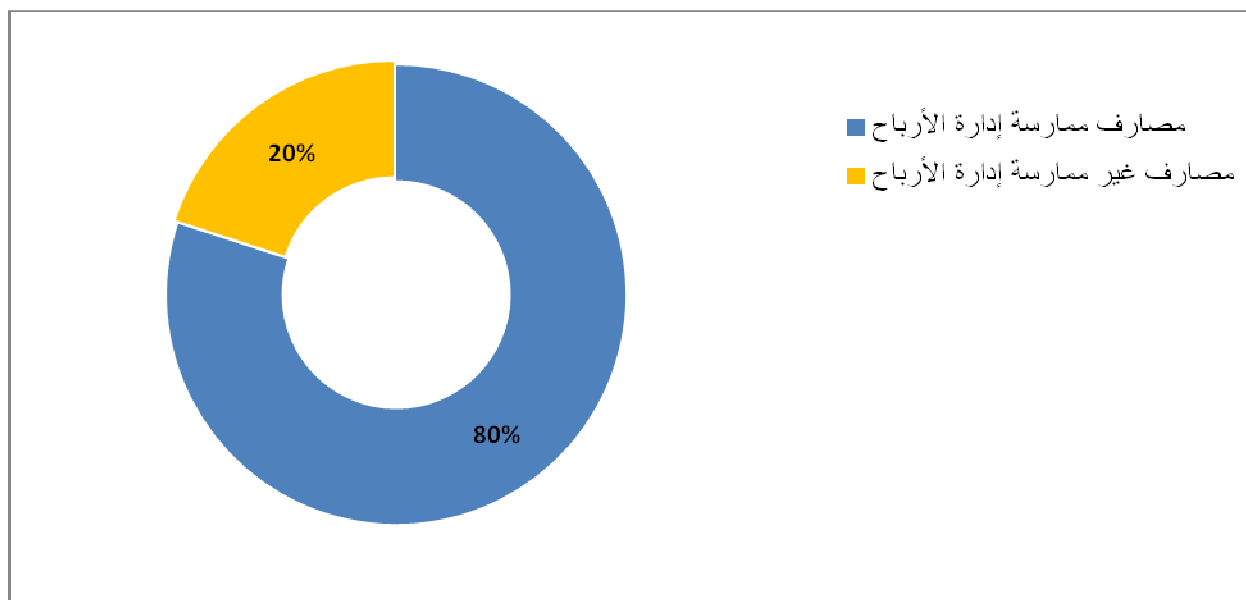
يوضح الجدول رقم (1) في عام 2009م قامت مصارف العينة بممارسة إدارة الأرباح بنسبة (75%) بلغت عدد المصارف (6) مصارف، وأن المصارف التي لم تقم بممارسة إدارة الأرباح بلغت نسبتها (25%) وبلغ عدد المصارف مصرفين. وفي عام 2010م مارست مصارف العينة إدارة الأرباح بنسبة (62.5%) وبلغ عدد المصارف (5) مصارف، وأن المصارف التي لم تقم بممارسة إدارة الأرباح بلغت نسبتها (37.5%) وبلغ عدد المصارف (3) مصارف. وفي عام 2011م قامت مصارف العينة بممارسة إدارة الأرباح بنسبة (87.5%) بلغ عدد المصارف (7) مصارف، وأن هنالك مصرف واحد فقط لم يمارس بنسبة (12.5%). وفي عام 2012م قامت جميع مصارف العينة بممارسة إدارة الأرباح بنسبة (100%). وفي عام 2013م قامت مصارف العينة بممارسة إدارة الأرباح بنسبة (75%) وبلغ عدد المصارف (6) مصارف، وأن هنالك مصرفين لم يمارس إدارة الأرباح بنسبة (25%).

جدول رقم (1) : التكرارات والنسب المئوية للمصارف الممارسة وغير الممارسة لإدارة الأرباح

السنة	المصارف الممارسة		المصارف غير الممارسة		المجموع	
	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %
2009م	6	75%	2	25%	8	100%
2010م	5	62.5%	3	37.5%	8	100%
2011م	7	87.5%	1	12.5%	8	100%
2012م	8	100%	-	-	8	100%
2013م	6	75%	2	25%	8	100%
المجموع	32	80%	8	20%	40	100%

المصدر: إعداد الباحثان من التقارير السنوية لمصارف العينة (2009م - 2013م)، 2015م

وبصورة إجمالية بلغت نسبة المصارف التي مارست إدارة الأرباح خلال فترة الدراسة (80%) حيث بلغت عدد المشاهدات (32) مشاهدة، كما أن مصارف العينة لم تمارس إدارة الأرباح بنسبة (20%) وبلغت مشاهداتها (8) مشاهدات، ويمكن بيان ذلك في الشكل رقم (2):



المصدر: إعداد الباحثان من التقارير السنوية لمصارف العينة (2009م - 2013م)، 2015م

شكل رقم (2) النسب المئوية للمصارف الممارسة وغير الممارسة لإدارة الأرباح

ويوضح الجدول رقم (2) تفاصيل مدي ممارسة إدارة الأرباح من قبل مصارف العينة، حيث يبين القيم المطلقة للإستحقاق الإختياري ومتوسطاتها ومدي ممارسة إدارة الإرباح، حيث تم إخفاء أسماء المصارف وإستخدام الرموز (A1, A2, A3, A4, A5, A6, A7, A8) لتعبر عن أسمائها حفاظاً علي السرية، بعد حساب قيم المستحقات الإختيارية لكل مصرف خلال سنوات الدراسة تم حساب القيمة المطلقة لها وكذلك حساب متوسط القيم المطلقة، فإذا كانت القيمة المطلقة للمستحقات الإختيارية في سنة معينة تفوق أو تساوى متوسط القيمة المطلقة فإن المصرف يصنف علي أنه مارس إدارة الأرباح خلال هذه السنة، أما إذا كانت القيمة المطلقة للمستحقات الإختيارية في سنة معينة تقل عن القيمة المطلقة فإن المصرف يصنف علي أن لم يمارس إدارة الأرباح خلال هذه السنة:

جدول رقم (2) قيم الإستحقاق الإختياري ومتوسطاتها لمصارف العينة

قيم الإستحقاق الإختياري ومتوسطاتها خلال فترة الدراسة ومدي ممارسة إدارة الأرباح					
2013	2012	2011	2010	2009	المصرف
-0.06	0.00	-0.07	0.04	-0.09	القيم
-0.27	-0.27	-0.27	-0.27	-0.27	المتوسط A1
ممارس	ممارس	ممارس	ممارس	ممارس	الممارسة
0.16	-0.30	-0.15	-0.13	-0.11	القيم
-0.17	-0.17	-0.17	-0.17	-0.17	المتوسط A2
ممارس	ممارس	ممارس	ممارس	ممارس	الممارسة
0.01	-0.685	-0.08	-0.11	-0.11	القيم
-0.885	-0.885	-0.885	-0.885	-0.885	المتوسط A3
ممارس	ممارس	ممارس	ممارس	ممارس	الممارسة
0.086	0.22	-0.08	-1.31	0.29	القيم
0.066	0.066	0.066	0.066	0.066	المتوسط A4
ممارس	ممارس	غير ممارس	غير ممارس	ممارس	الممارسة
-2.00	-0.18	-0.052	-0.09	-0.09	القيم
-0.55	-0.55	-0.55	-0.55	-0.55	المتوسط A5
غير ممارس	ممارس	ممارس	ممارس	ممارس	الممارسة
0.00	0.04	0.00	0.04	0.03	القيم
0.018	0.018	0.018	0.018	0.018	المتوسط A6
ممارس	ممارس	ممارس	ممارس	ممارس	الممارسة
0.09	1.24	0.90	-0.061	-0.12	القيم
0.41	0.41	0.41	0.41	0.41	المتوسط A7
غير ممارس	ممارس	ممارس	غير ممارس	غير ممارس	الممارسة
0.020	0.00	-0.04	-0.25	-0.105	القيم
-0.053	-0.053	-0.053	-0.053	-0.053	المتوسط A8
ممارس	ممارس	ممارس	غير ممارس	غير ممارس	الممارسة

المصدر: إعداد الباحثان من التقارير السنوية لمصارف العينة (2009م - 2013م)، 2015م

ب. التحليل الوصفي للمتغيرات التابعة "مؤشرات تقويم الأداء المالي لمصارف العينة":

- التحليل الوصفي لمؤشر الربحية:

يوضح الجدول رقم (3) مقاييس الربحية المتمثلة في نسبة الربح التشغيلي إلى إجمالي الإيرادات، نسبة صافي الربح إلى إجمالي الإيرادات، نسبة العائد على الاستثمار، ونسبة القوة الإيرادية العائد على حقوق الملكية، حيث تم حسابها من التقارير المالية السنوية لمصارف العينة للفترة من (2009م - 2013م):

جدول رقم (3) : مقاييس الربحية لمصارف العينة

المؤشرات خلال فترة الدراسة					
2013	2012	2011	2010	2009	مقاييس الربحية للمصرف A1
%0.8	%7.3	%21.9	%7	%8.4	الربح التشغيلي إلى إجمالي الإيرادات
%0.8	%7.3	%21.9	%7	%7.1	صافي الربح إلى إجمالي الإيرادات
%0.07	%0.76	%1.5	%0.058	%0.37	العائد على الاستثمار
%0.071	%0.78	%1.6	%0.089	%0.42	القوة الإيرادية
%0.7	%5.1	%11.6	%3.7	%3.3	العائد على حقوق الملكية
المؤشرات خلال فترة الدراسة					
2013	2012	2011	2010	2009	مقاييس الربحية للمصرف A2
%48.9	%40	%38.9	%49	%46.9	الربح التشغيلي إلى إجمالي الإيرادات
%36.9	%31	%34	%44	%43.4	صافي الربح إلى إجمالي الإيرادات
%3.5	%2.2	%19.8	%3.7	%4.1	العائد على الاستثمار
%5.1	%29	%3.5	%4.4	%5	القوة الإيرادية
%11.5	%5.6	%6.5	%8.6	%6.6	العائد على حقوق الملكية
المؤشرات خلال فترة الدراسة					
2013	2012	2011	2010	2009	مقاييس الربحية للمصرف A3
%22	%18.4	%13.2	%14.1	%25.6	الربح التشغيلي إلى إجمالي الإيرادات
%15	%11.5	%9.7	%11.8	%22	صافي الربح إلى إجمالي الإيرادات
%2	%1	%0.7	%1.16	%1.8	العائد على الاستثمار
%1.5	%2.4	%1.1	%1.46	%2.2	القوة الإيرادية
%5.4	%8.5	%7.2	%1.08	%15.6	العائد على حقوق الملكية
المؤشرات خلال فترة الدراسة					
2013	2012	2011	2010	2009	مقاييس الربحية للمصرف A4
%64	%66.4	%62.2	%20.7	%20.6	الربح التشغيلي إلى إجمالي الإيرادات
%47	%58.9	%53.9	%16.9	%16.9	صافي الربح إلى إجمالي الإيرادات
%3.6	%5.1	%37.9	%3.6	%2.6	العائد على الاستثمار
%50.4	%5.9	%4.6	%4.4	%3.4	القوة الإيرادية
%14.4	%20.1	%11.8	%10.6	%7.2	العائد على حقوق الملكية

المؤشرات خلال فترة الدراسة					
2013	2012	2011	2010	2009	مقاييس الربحية للمصرف A5
%51.7	%52.3	%50	%42.6	%46.5	الربح التشغيلي إلى إجمالي الإيرادات
%52	%49.2	%49.4	%41.3	%45.3	صافي الربح إلى إجمالي الإيرادات
%3.2	%33.5	%3.8	%2.8	%2.9	العائد على الاستثمار
%4	%56.5	%3.9	%2.9	%3	القوة الإيرادية
%3.8	%41.3	%19.9	%35.7	%51.6	العائد على حقوق الملكية
المؤشرات خلال فترة الدراسة					
2013	2012	2011	2010	2009	مقاييس الربحية للمصرف A6
%30.5	%27.8	%25.3	%23	%25	الربح التشغيلي إلى إجمالي الإيرادات
%23.5	%14.8	%24.6	%22	%23.5	صافي الربح إلى إجمالي الإيرادات
%1.3	%1.1	%1.8	%1.5	%1.5	العائد على الاستثمار
%18.5	%2.2	%1.9	%2.1	%2	القوة الإيرادية
%10.6	%13.4	%18.3	%13.3	%16.7	العائد على حقوق الملكية
المؤشرات خلال فترة الدراسة					
2013	2012	2011	2010	2009	مقاييس الربحية للمصرف A7
%31.3	%51.4	%20.9	%23	%22.9	الربح التشغيلي إلى إجمالي الإيرادات
%29.2	%41.8	%18.7	%21	%18.1	صافي الربح إلى إجمالي الإيرادات
%5.3	%2.7	%1.4	%1.7	%0.75	العائد على الاستثمار
%0.9	%3.9	%1.6	%1.9	%1.1	القوة الإيرادية
%5	%18.5	%14.2	%15.7	%5.7	العائد على حقوق الملكية
المؤشرات خلال فترة الدراسة					
2013	2012	2011	2010	2009	مقاييس الربحية للمصرف A8
%80.2	%35.7	%39.8	%44.3	%41	الربح التشغيلي إلى إجمالي الإيرادات
%23.3	%31.9	%38.4	%39.5	%35.3	صافي الربح إلى إجمالي الإيرادات
%1.5	%1.2	%0.85	%1.21	%0.928	العائد على الاستثمار
%1.2	%1.3	%1.07	%1.38	%0.11	القوة الإيرادية
%13.7	%10.2	%1.09	%12.6	%9.8	العائد على حقوق الملكية

المصدر: إعداد الباحثان من التقارير السنوية لمصارف العينة (2009م - 2013م)، 2015م

- التحليل الوصفي لمؤشر النشاط:

يوضح الجدول رقم (4) مقاييس النشاط المتمثلة في معدل دوران الأصول الثابتة، معدل دوران الأصول المتداولة، ومعدل دوران إجمالي الأصول، حيث تم حسابها من التقارير المالية السنوية لمصارف العينة للفترة من (2009م - 2013م):

جدول رقم (4) : مقاييس النشاط لمصارف العينة

المؤشرات خلال فترة الدراسة					
2013	2012	2011	2010	2009	مقاييس النشاط للمصرف A1
4.6 مرة	4.4 مرة	4.2 مرة	2.8 مرة	2.6 مرة	معدل دوران الأصول الثابتة
0.1 مرة	0.08 مرة	0.11 مرة	0.072 مرة	0.0083 مرة	معدل دوران الأصول المتداولة
0.998 مرة	0.086 مرة	0.1 مرة	0.07 مرة	0.0083 مرة	معدل دوران إجمالي الأصول
المؤشرات خلال فترة الدراسة					
2013	2012	2011	2010	2009	مقاييس النشاط للمصرف A2
1.1 مرة	0.84 مرة	0.58 مرة	1.3 مرة	0.95 مرة	معدل دوران الأصول الثابتة
0.1 مرة	0.76 مرة	0.09 مرة	0.09 مرة	0.107 مرة	معدل دوران الأصول المتداولة
0.095 مرة	0.06 مرة	0.07 مرة	0.084 مرة	0.096 مرة	معدل دوران إجمالي الأصول
المؤشرات خلال فترة الدراسة					
2013	2012	2011	2010	2009	مقاييس النشاط للمصرف A3
1.5 مرة	1.6 مرة	1.4 مرة	1.9 مرة	1.7 مرة	معدل دوران الأصول الثابتة
0.084 مرة	0.08 مرة	0.083 مرة	0.103 مرة	0.087 مرة	معدل دوران الأصول المتداولة
0.079 مرة	0.07 مرة	0.079 مرة	0.093 مرة	0.083 مرة	معدل دوران إجمالي الأصول
المؤشرات خلال فترة الدراسة					
2013	2012	2011	2010	2009	مقاييس النشاط للمصرف A4
2 مرة	2.5 مرة	1.2 مرة	3.6 مرة	3.2 مرة	معدل دوران الأصول الثابتة
0.0786 مرة	0.089 مرة	0.07 مرة	0.215 مرة	0.165 مرة	معدل دوران الأصول المتداولة
0.0757 مرة	0.086 مرة	0.07 مرة	0.215 مرة	0.157 مرة	معدل دوران إجمالي الأصول
المؤشرات خلال فترة الدراسة					
2013	2012	2011	2010	2009	مقاييس النشاط للمصرف A5
1.7 مرة	1.8 مرة	1.95 مرة	2.02 مرة	2.1 مرة	معدل دوران الأصول الثابتة
0.77 مرة	1.08 مرة	0.081 مرة	0.07 مرة	0.066 مرة	معدل دوران الأصول المتداولة
0.74 مرة	0.76 مرة	0.077 مرة	0.06 مرة	0.064 مرة	معدل دوران إجمالي الأصول
المؤشرات خلال فترة الدراسة					
2013	2012	2011	2010	2009	مقاييس النشاط للمصرف A6
1.1 مرة	1.5 مرة	1.4 مرة	1.3 مرة	1.4 مرة	معدل دوران الأصول الثابتة
0.06 مرة	0.08 مرة	0.77 مرة	0.072 مرة	0.07 مرة	معدل دوران الأصول المتداولة
0.057 مرة	0.076 مرة	0.073 مرة	0.068 مرة	0.067 مرة	معدل دوران إجمالي الأصول
المؤشرات خلال فترة الدراسة					
2013	2012	2011	2010	2009	مقاييس النشاط للمصرف A7
1.8 مرة	0.45 مرة	1.41 مرة	1.3 مرة	0.41 مرة	معدل دوران الأصول الثابتة

معدل دوران الأصول المتداولة	0.046 مرة	0.083 مرة	0.079 مرة	0.07 مرة	0.029 مرة
معدل دوران إجمالي الأصول	0.046 مرة	0.078 مرة	0.075 مرة	0.06 مرة	0.003 مرة
المؤشرات خلال فترة الدراسة					
مقاييس النشاط للمصرف A8	2009	2010	2011	2012	2013
معدل دوران الأصول الثابتة	1.8 مرة	2.28 مرة	1.5 مرة	1.9 مرة	1.34 مرة
معدل دوران الأصول المتداولة	0.0264 مرة	0.03 مرة	0.026 مرة	0.04 مرة	0.0065 مرة
معدل دوران إجمالي الأصول	0.026 مرة	0.03 مرة	0.025 مرة	0.038 مرة	0.026 مرة

المصدر: إعداد الباحثان من التقارير السنوية لمصارف العينة (2009م - 2013م)، 2015م

- التحليل الوصفي لمؤشر سعر السهم إلى الربحية:

يوضح الجدول رقم (5) مؤشر سعر السهم إلى الربحية، حيث تم حسابه من التقارير المالية السنوية لمصارف العينة للفترة من (2009م - 2013م):

جدول رقم (5) : سعر السهم إلى الربحية لمصارف العينة

المصرف	2009	2010	2011	2012	2013
A1	%18	%18	%7.32	%13.5	%6.1
A2	%4.8	%14.5	%17.6	%46.5	%13.8
A3	%9	%9	%3	%1	%1
A4	%16.6	%20.6	%17.7	%17.7	%20.6
A5	%13.9	%20	%45.6	%27.3	%10.2
A6	%1.4	%20	%1.47	%1.6	%2.4
A7	%8.3	%6.2	%2.9	%7.1	%3.5
A8	%12.2	%8.7	%9	%9.1	%0.07

المصدر: إعداد الباحثان من التقارير السنوية لمصارف العينة (2009م - 2013م)، 2015م

إختبار الفرضيات:

أ. إختبار الفرضية الأولى:

تنص الفرضية الأولى علي: " انه توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين ممارسة ادارة الارباح ومؤشرات الربحية للمصارف المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية"، يوضح الجدول رقم (6) نتائج إختبار أسلوب الانحدار الخطي البسيط للعلاقة بين ممارسة إدارة الارباح لوحدة العينة كمتغير مستقل ممثّل بـ (x) ومؤشرات الربحية كمتغير تابع ممثّل بـ (y1):

جدول رقم (6): نتائج إختبار العلاقة بين ممارسة إدارة الأرباح ومؤشرات الربحية

التفسير	القيمة الاحتمالية (Sig)	أختبار (t)	معاملات الانحدار	
معنوية	0.001	5.684	37.52	$\hat{B}_0$
معنوية	0.000	7.357	2.93	$\hat{B}_1$
			0.63	معامل الارتباط (R)
			0.40	معامل التحديد (R^2)
			15.123	أختبار (F)
النموذج معنوي				
$\hat{y}_1 = 37.52 + 2.93x$				

المصدر: إعداد الباحثان من التقارير السنوية لمصارف العينة (2009م – 2013م)، 2015م

يتضح للباحثان من الجدول رقم (6) وجود ارتباط طردي قوي بين ممارسة إدارة الأرباح ومؤشرات الربحية لمصارف العينة، حيث بلغت قيم معامل الارتباط البسيط (0.63)، وبلغت قيمة معامل التحديد (R^2) (0.40)، هذه القيمة تدل على أن ممارسة إدارة الأرباح من قبل مصارف العينة تساهم بـ (40%) في مؤشرات الربحية، كما أن نموذج الانحدار البسيط معنوي حيث بلغت قيمة أختبار (F) (15.123) وهي دالة عن مستوى دلالة (0.000). لذلك يستنتج الباحثان أن ممارسة إدارة الأرباح من قبل مصارف العينة مقاسة بالإستحقاق الإختياري أدت إلى زيادة صورية في مؤشرات الربحية خلال فترات الدراسة، ومن ثم فإن فرضية الدراسة الأولى قد تحققت.

ب. إختبار الفرضية الثانية:

تنص الفرضية الثانية على: "أنه توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين ممارسة ادارة الأرباح ومؤشرات النشاط للمصارف المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية"، يوضح الجدول رقم (7) نتائج إختبار أسلوب الانحدار الخطي البسيط للعلاقة بين ممارسة إدارة الأرباح لوحدة العينة كمتغير مستقل ممثل بـ (x) ومؤشرات النشاط كمتغير تابع ممثل بـ (y_1):

جدول رقم (7) : نتائج إختبار العلاقة بين ممارسة إدارة الأرباح ومؤشرات النشاط

معاملات الانحدار	أختبار (t)	القيمة الاحتمالية (Sig)	التفسير
$\hat{B}_0$	25.57	0.000	معنوية
$\hat{B}_1$	10.75	0.020	معنوية
معامل الارتباط (R)	0.65		
معامل التحديد (R^2)	0.42		
أختبار (F)	20.233		النموذج معنوي

$$\hat{y}_2 = 25.57 + 10.74x$$

المصدر: إعداد الباحثان من التقارير السنوية لمصارف العينة (2009م – 2013م)، 2015م

يتضح للباحثان من الجدول رقم (7) وجود ارتباط طردي قوي بين ممارسة إدارة الأرباح ومؤشرات النشاط لمصارف العينة، حيث بلغت قيم معامل الارتباط البسيط (0.65)، وبلغت قيمة معامل التحديد (R^2) (0.42)، هذه القيمة تدل على أن ممارسة إدارة الأرباح من قبل مصارف العينة تساهم بـ (42%) في مؤشرات النشاط، كما أن نموذج الانحدار البسيط معنوي حيث بلغت قيمة أختبار (F) (20.233) وهي دالة عن مستوى دلالة (0.020). لذلك يستنتج الباحثان أن ممارسة إدارة الأرباح من قبل مصارف العينة مقاسة بالإستحقاق الإختياري أدت إلى زيادة صورية في مؤشرات النشاط خلال فترات الدراسة، ومن ثم فإن فرضية الدراسة الثانية قد تحققت.

ج. إختبار الفرضية الثالثة:

تنص الفرضية الثالثة علي: "انه توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين ممارسة ادارة الارباح ومؤشر سعر السهم إلى الربحية للمصارف المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية"، يوضح الجدول رقم (8) نتائج إختبار أسلوب الانحدار الخطي البسيط للعلاقة بين ممارسة إدارة الأرباح لوحدة العينة كمتغير مستقل ممثّل بـ (x) ومؤشر سعر السهم إلى الربحية كمتغير تابع ممثّل بـ (y_1):

جدول رقم (8) : نتائج إختبار العلاقة بين ممارسة إدارة الأرباح ومؤشرات النشاط

معاملات الانحدار	أختبار (t)	القيمة الاحتمالية (Sig)	التفسير
$\hat{B}_0$	19.854	0.000	معنوية
$\hat{B}_1$	5.65	0.000	معنوية
معامل الارتباط (R)	0.55		
معامل التحديد (R^2)	0.30		

أختبار (F)	12.200	النموذج معنوي
$\hat{y}_3 = 19.85 + 5.65x$		

المصدر: إعداد الباحثان من التقارير السنوية لمصارف العينة (2009م – 2013م)، 2015م

يتضح للباحثان من الجدول رقم (7) وجود ارتباط طردي قوي بين ممارسة إدارة الأرباح ومؤشر سعر السهم إلى الربحية لمصارف العينة، حيث بلغت قيم معامل الارتباط البسيط (0.55)، وبلغت قيمة معامل التحديد (R^2) (0.30)، هذه القيمة تدل على أن ممارسة إدارة الأرباح من قبل مصارف العينة تساهم بـ (30%) في سعر السهم إلى الربحية، كما أن نموذج الانحدار البسيط معنوي حيث بلغت قيمة أختبار (F) (12.200) وهي دالة عن مستوى دلالة (0.000). لذلك يستنتج الباحثان أن ممارسة إدارة الأرباح من قبل مصارف العينة مقاسة بالإستحقاق الإختياري أدت إلى زيادة صورية في سعر السهم إلى الربحية خلال فترات الدراسة، ومن ثم فإن فرضية الدراسة الثالثة قد تحققت.

النتائج:

توصل الباحثان إلى النتائج التالية:

أ. المصارف المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية قامت بممارسة إدارة الأرباح خلال الفترة (2009م – 2013م) بنسبة (80%).

ب. ممارسة إدارة الأرباح تؤثر في عملية تقويم الأداء المالي للمصارف.

ج. ممارسة إدارة الأرباح أثرت صورياً في مؤشرات الربحية للمصارف المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية خلال فترة الدراسة، وهذا تحقق عند إختبار الفرضية الأولى.

د. ممارسة إدارة الأرباح أثرت صورياً في مؤشرات النشاط للمصارف المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية خلال فترة الدراسة، وهذا تحقق عند إختبار الفرضية الثانية.

هـ. ممارسة إدارة الأرباح أثرت صورياً في مؤشر سعر السهم إلى ربحيته للمصارف المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية خلال فترة الدراسة، وهذا تحقق عند إختبار الفرضية الثالثة.

التوصيات:

يقدم الباحثان التوصيات التالية:

أ. أخذ ممارسة إدارة الأرباح في الاعتبار عند إصدار معايير للمحاسبة في السودان.

ب. علي المصارف السودانية وقف ممارسة إدارة الأرباح، لأن هذه الممارسة قد يكون لها آثار علي قيمة المصرف ومستقبله.

ج. أن يطلع مستخدمي القوائم المالية علي البحوث والدراسات التي تمت في مجال ممارسة إدارة الأرباح حتي يكونوا أكثر إدراكاً لها، ولآثارها علي قراراتهم الإقتصادية.

د. أن يطلع المراجعين الخارجيين والمحللين الماليين علي البحوث والدراسات التي تمت في مجال ممارسة إدارة الأرباح حتي يكونوا أكثر إدراكاً لها، ومن ثم إكتشافها.

هـ. علي هيئة سوق الخرطوم للأوراق المالية استخدام نماذج إكتشاف الممارسات الخاطئة في القوائم المالية للشركات المدرجة بالسوق، ومن ثم إتخاذ القرارات اللازمة.

6. إجراء مزيداً من البحوث لممارسة إدارة الأرباح من جوانبها المختلفة في القطاعات الأخرى مثل: الشركات الزراعية والتجارية والصناعية والتأمين وشركات الخدمات المالية المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية.

المراجع:

1. أبو الخير، منثر طه، (1999م)، إدارة الربح المحاسبي في الشركات المصرية- دليل ميداني من التغيرات في أرصدة المخصصات بالقوائم المالية، طنطا: جامعة طنطا، كلية التجارة، المجلة العلمية للتجارة والتمويل، 2: 1 - 40.

2. إبراهيم، محمد زيدان، (2006م)، السلوك الأخلاقي للإدارة عند قياس الدخل المحاسبي بمنظمات الأعمال - دراسة إختبارية:

<http://www.Ethical Behavior of the Department when Measuring Income>

3. أحمد، محمود جلال، (2009م)، د. طلال الكسار، استخدام مؤشرات النسب المالية في تقويم الأداء المالي والتنبؤ بالأزمات المالية للشركات - الفشل المالي، عمان: جامعة الزرقاء الخاصة، المؤتمر العلمي الدولي السابع لكلية الإقتصاد والعلوم الإدارية: 7

4. التقارير السنوية لسوق الخرطوم للأوراق المالية، 2009-2013م.

5. التقارير السنوية للمصارف، (مجتمع الدراسة) 2009م - 2013م.

6. الزمر، عماد سعيد، (2009م)، دراسة تحليلية تطبيقية لمدى تأثير ممارسات إدارة الأرباح على قرار تغيير المراجع الخارجي بالنسبة للشركات السعودية، الإسكندرية: جامعة الإسكندرية، كلية التجارة، مجلة كلية التجارة للبحوث العملية، (46): 185 - 225.

7. السهلي، محمد سلطان، (2006م)، إدارة الربح في الشركات السعودية، الرياض: معهد الإدارة العامة، مجلة الإدارة العامة، (46): 3: 513 - 545.

8. السيد، صفاء محمود، (2004م)، إدارة الربحية ومعايير المحاسبة المصرية: (سوهاج: جامعة جنوب الوادي، كلية التجارة، مجلة البحوث التجارية المعاصرة، (18): 12 - 18.

9. آل شبيب، دريد كامل، (2006م)، مقدمة في الإدارة المالية المعاصر، عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع، 110-105.

10. الشريف، محمد الطيب محمد، (2013م)، إدارة الأرباح في الشركات التابعة لسوق الأوراق المالية في ليبيا، القاهرة: جامعة عين شمس، كلية التجارة، مجلة الفكر المحاسبي، 2: 130 - 179.

11. الصباح، سالم أحمد، (2012م)، تأثير إدارة الأرباح على المعلومات الواردة بالقوائم المالية، الإسكندرية: جامعة الإسكندرية، كلية التجارة، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، (49): 187 - 214.

12. القثامي، فوز، الخيال، توفيق، (2010م)، إدارة الأرباح في الشركات المساهمة السعودية، الإسكندرية: جامعة الإسكندرية، كلية التجارة، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، (47) 1: 241-310.
13. جمعة، السعيد فرحات، (2000م)، الأداء المالي لمنظمات الاعمال: التحديات الراهنة، الرياض: دار المريخ للنشر: 38.
14. ريتشارد، مارثل كالارك، جاك كاثي، (2010م)، نظرية المحاسبية، التعريب خالد كاجيجي، إبراهيم ولد فال، الرياض: دار المريخ للنشر: 302.
15. عبد الله، (2011م)، عبد القادر محمد أحمد، خالد بن عبد العزيز السهلاوي، أساسيات الإدارة المالية، الرياض: مطابع السروات: 53-60.
16. عبد الحليم، أحمد حامد محمود، (2012م)، دور لجان المراجعة في الحد من ممارسة إدارة الأرباح، بنها: جامعة بنها، كلية التجارة، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، (2) 1: 233.
17. عبد الرحمن، عبد الرحمن عبد الله، (2012م)، التغيير الإداري للسياسات المحاسبية - الدوافع، الآثار والمعالجة - دراسة ميدانية وتطبيقية علي الشركات المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية، الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا، رسالة دكتوراه في المحاسبة والتمويل غير منشورة: 139.
18. عبد العزيز، وليد بن فهد، (2010م)، أثر إدارة الأرباح علي القيمة السوقية للأسهم بسوق الأسهم السعودية - دراسة إختبارية، حلوان: جامعة حلوان، كلية التجارة وإدارة الأعمال، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة.
19. عبد الغني، دادن، (2006م)، قراءة في الأداء المالي والقيمة في المؤسسة الاقتصادية، الجزائر: جامعة ورقلة، مجلة الباحث، 4: 41.
20. عبيد، حسين أحمد، (2004م)، دراسة ميدانية لظاهرة التطويع المصطنع للأرباح المحاسبية لخدمة أغراض الإدارة الدوافع والآثار - الشركات الإماراتية، الإسكندرية: جامعة الإسكندرية، كلية التجارة، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، (41) 2: 49 - 82.
21. معراج، هوارى، وآدم، حديدي، (2012م)، نحو تفعيل دور الحوكمة المؤسسية في ضبط إدارة الأرباح في البنوك التجارية الجزائرية، الجزائر: جامعة محمد خضير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، 6-7 مايو: 13.
22. محمد علي، صالح حامد، وعبد الرحمن، عبد الرحمن عبد الله، (2013م)، دور التخصص القطاعي للمراجع الخارجي في الحد من أساليب المحاسبة الإبداعية - بحث ميداني علي المصارف السودانية، سوهاج: كلية التجارة بسوهاج، مجلة البحوث التجارية المعاصرة، (27) 2: 169-208.

23. هلالى، حسين مصطفى، (2005م)، دور التحليل المالى فى اتخاذ القرارات، شرم الشيخ: جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، ملحقاً تنظيم وإدارة بورصات الأوراق المالية العربية لخدمة التنمية، 6-10 مارس: 174.
24. هندي، منير إبراهيم، (2013م)، الإدارة المالية مدخل تحليلي معاصر، الإسكندرية: المكتب العربي الحديث: 81-85.
25. Anandarajan.A, Hasan.I, and McCarthy.C, (2007), Use of loan loss provisions for capital, earnings management and signalling by Australian banks, *Accounting & Finance*, (47)3: 357 – 379.
26. Decho.P.M., Slaon.R.G., Sewwny.A.P., (1995), Detecting Earnings Management: *Accounting Review*, (70)2: 193-225.
27. Gunny, K., (2005), What are Consequences of Real Earnings Management, working Paper: University of Colifornia Barkeley, Haas School of Business.
28. Jones, K. L., G. V. Krishnan & K. D. Melendres, (2008), Do Models of Discretionary Accruals Detect Actual Cases of Fraudulent & Restated Earning? - An Empirical Analysis: *Contemporary Accounting Research*, (25): 55.
29. Joshua Rone & Yaari.V, (2008), Earnings Management Emerging Insight In Theory: New York, Practice and Research, : 25-26.
30. Kieso.D, & Jerry.W, (2008), *Intermediate Accounting*: John Willy & Sons: 39
31. kim.Y, Liu.C, and Rhee.S, (2003), The Effect of Size on Earnings Management: [http://www.\[PDF\].The Effect of Firm Size on Earnings Management](http://www.[PDF].The Effect of Firm Size on Earnings Management)
32. Lev.B, (2003), *Corporate EarningsManagement: Fact and Fiction*: Spring, *Journal of Economic Prespectives*, (17)2: 27-50
33. Lee.C.W and Xue.S, (2002), Earning Management of Loss-Firms In China: <http://www.pdf-search-engine.com/earning-management-pdf-html>
34. Mulford.C, And Comiskey.E, (2002), *The Financial Numbers, Games, Detecting Creative Accounting Practice*: New York: John Wiley & sons Inc: 18
35. Nelson. M., Elliot. E. J. & Tarpley, R., (2002), Evidence Form Auditors About Managers & Auditors Earnings Management Decisions: *Accounting, Review*, (77)1: 175-202.
36. Nelson. M., Elliot. E. L. and Tarpley, R., (2003), How are Earnings Managed? Evidence for Auditors, (NC: *Accounting, Horizon*, (17): 17-35.
37. Noronha C., Zeng, Y., (2008), Earnings Management In China: An Exploratory Study: *Managerial auditing* , (23)4: 85-223.
38. Paul A. Healy and James M. Wahlen,(1999), Review of The Earnings Management Literture and it's Implications for standard Setting:*Accounting Horizons*, (13)4: 365-383.
39. Ronser,P.L., (2003), Earning Manipulation on Failing Firms: *Contemporary Accounting Research*, (26)2: 361-408.
40. Schroder.R. G.M, & Cathy.J.M, (2005), *The Financial Accounting Theory and Analysis*, 8th ed, New Jersy: John Wiley & Sons, ins: 49.

41. Scholer.F, (2005), Earning Management to avoid Earnings, and Losses, Working Paper, Available at, <http://www.SSRN.com>.
42. Scott.W, (2003), Financial Accounting Theory, Toronto: Prentice Hall: 25.
43. Spear.N, (2007), the Impact of Earnings Management on The Credibility of Corporate Financial Reporting: NP, petroleum Accounting and Financial management Journal, (26)1: 55
44. SEC, (1999) A, Annual Report, Available, At: <http://www.sec.gov/about/annrep99.shtm/>